

مؤتمر نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية

جامعة طرابلس

2011/12/ 26 - 24

المواطنة والديمقراطية في ليبيا: إعادة بناء الهوية

(الواقع والتحديات)

رمضان الأطرش

عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية - جامعة الجبل الغربي.

المستخلص:

إذا كانت التحولات الثورية في ليبيا قد فرضت ضرورة المراجعة الشاملة لكثير من المفاهيم والأطر والافتراضات في الحياة السياسية، فإن مفهومي المواطنة والديمقراطية ستكون الأكثر تأثراً بهذه المراجعة، ليس فقط لأنها مطلباً رئيسياً لهذه الثورة، ولكن أيضاً لأن مؤسسة الدولة ستشهد تغييراً واضحاً من جراء هذه التحولات. وعليه فإن الاهتمام برصد وتحليل ما هو جديد من قيم سياسية وتحديداً قيمتي المواطنة والديمقراطية بعد ثورة السابع عشر من فبراير يعد أمراً منطقياً ولازماً، وهذا هو موضوع هذه الدراسة.

وفي هذه المرحلة وفيما يتعلق ببنية وشكل المواطنة والديمقراطية، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين: الأول هو تحديداً أسس المواطنة والديمقراطية وتفسيرهما فيما بعد الثورة كمرحلة انتقالية من نظام سياسي كان قائم على الراعي والرعية والايديولوجية التي تهدم الوطن، الى نظام سياسي يقوم على المواطن والمواطنة والديمقراطية، وإعادة فهم وتفسير هذه القيم في ضوء مستجدات ما بعد الثورة. والثاني يتعلق بتحديات بناء المواطنة ومعوقات الديمقراطية بعد التغيرات التي طرأت على ليبيا الحديثة كنتيجة لهذه التحولات الثورية.

أن نجاح ليبيا في صياغة المواطنة والديمقراطية الحديثة وإصلاحها سياسياً واقتصادياً يكمن في جعل هذا التطور والبناء شاملاً وضرورياً، وأن يقوم على الدعوة باستقلال القضاء وسيادة القانون، إضافة إلى تأسيس النظام الديمقراطي، بما يضمن قيام دولة حق وعدالة وقانون قوية متوازنة ومعاصرة. ومن المهم إعادة بناء الدولة الليبية الوطنية الحديثة، من خلال تضافر جهود النخب الفكرية والسياسية والأحزاب والتجمعات والمنظمات من كافة ألوان الطيف الليبي ومن دون استثناء. والمطلوب من الدولة الليبية القادمة الحرص على دعم ومساندة اوجه التحول الديمقراطي الذي يفتح الآفاق أمام إعادة صياغة أسس جديدة وحضارية في ليبيا الجديدة. فلهذا يجب على الدولة الليبية الجديدة أن تتجاوز الولاءات القبلية وجعل الدستور عقداً اجتماعياً بين المواطنين، كل المواطنين وعلى قدم المساواة التامة فيما بينهم، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم القبلية. ويجب أن تنبثق السلطة عن الانتخابات التي تمثل جميع مكونات الشعب، وخصوصاً في المرحلة الحالية من بناء الدولة الديمقراطية المدنية. وهنا تبرز أهمية نشر الوعي الديمقراطي والثقافة الديمقراطية بين أفراد الشعب الليبي. ومن الضروري أيضاً تعبئة كل القوى التي تهدف الى إقامة دولة مدنية ديمقراطية، وتعزيز دور التيار الديمقراطي في العملية السياسية، ولن يتم ذلك بشكل فعال بمعزل عن إستعادة الطبقة الوسطى لدورها في الحياة الاقتصادية والسياسية في ليبيا.

المقدمة:

ليبيا بلد قديم تاريخياً لكنها دولة حديثة نسبياً، فبعد زهاء ما يقرب النصف قرن من الحكم الاستبدادي التسلطي، تظهر لنا دلالات أساسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ماهية القيم السياسية في ليبيا ما بعد الثورة، وهو ما ينطبق على قيمتي المواطنة والديمقراطية، لإعادة بناء الهوية في الدولة الليبية الحديثة وما يقابل هذا الواقع من تحديات.

أن أهمية المواطنة والديمقراطية كقيم سياسية تتمثل في الصراع بين القديم والجديد والتقليدي والعصري والحداثة والتراث، ومن هنا تتضح أهمية دراسة القيم السياسية كالمواطنة والديمقراطية، ولما كانت القيمة تتجاوز الواقع فإنها تخضع له خضوعاً لازماً، فهي راسخة في صميم الإنسان، وتسعى إلى تلبية أغراض العقل والإرادة، إنها نداء يطالب بقيام ما ينبغي أن يكون. وهكذا فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية تبرز بوصفها من أهم العلاقات في تاريخ الفكر السياسي، حيث شكلت هذه العلاقة محور الاستقرار السياسي في كافة المجتمعات السياسية، وهو ما يخرج هاتين القيمتين (المواطنة والديمقراطية) من حالة السكون إلى الحركة، فالمواطنة بما تقتضيه من الروية والمسؤولية والاختيار (حقوق وواجبات) والديمقراطية بما تحتويه من أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهما مزية الإنسان عن سائر المخلوقات، بل ومزية الإنسان المتحضر والمتقدم.

أن المواطنة وما تنتجه من الديمقراطية هما وسيلة لتحقيق العدالة التي هي غاية نطمح للوصول إليها كونها مفهوماً قيمياً، وحافزاً للسلوك الفردي والاجتماعي، فالديمقراطية تجربة إنسانية يتطلع إليها العقل البشري، وتتشددها الأخلاق لتحافظ على كرامة الإنسان وقيمه، (1) والمواطنة هي القيمة الأساسية والسياسية لخلق مجتمع ليبي قائم على الديمقراطية كوسيلة واستراتيجية للحكم.

كما أن أهمية الديمقراطية تأتي من ضرورة استيعاب الآخر، والاستماع له ومشاركته الرأي، كما تعمل على تحقيق التوزيع العادل للخيرات، والتحرر من اللامساواة، وتتجلى مبادئ الديمقراطية فيما يلي: (2)

الإيمان والالتزام بأن الإنسان قيمة بذاته، وإنسانيته هي غاية كل سياسة. حرية التعبير، فالحرية قيمة أساسية، وشرط لاكتمال إنسانية الإنسان. القبول بالتنوع والتعدد. حكم الأغلبية. ضمان التكامل والارتقاء.

وتنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل أساسي مفاده: ماهي المواطنة وأسسها وتحدياتها؟ وما علاقتها بمفهوم الديمقراطية وأسسها ومعوقاتهما في ليبيا ما بعد ثورة السابع عشر من فبراير؟ أن

هذه الدراسة محاولة للإجابة على السؤال السابق، وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية تشكل الإجابة عنها تحليلاً لمفهوم المواطنة وعلاقته بالديمقراطية في ليبيا ما بعد الثورة.

أما فرضية الدراسة فهي أن المواطنة هي القيمة الأساسية والسياسية لخلق مجتمع ليبي قائم على قيمة الديمقراطية كوسيلة وأستراتيجية للحكم. وفي إطار مقارنة بين مفهومي المواطنة والديمقراطية، سنحاول ملاحظة مدى انطباق الفرضية على الفكر والواقع، إننا لا نفترض نتيجة مسبقة، بقدر ما نحاول تحديد الهدف الذي تسعى الدراسة للتحقق منه.

أما أهمية هذه الدراسة فتتضح من الأهمية الخاصة التي تتمتع بها قيمة المواطنة التي تعتبر أساس لبناء الديمقراطية، فطالما أن الديمقراطية تكمن في مشاركة المواطنين في صنع القرارات الحكومية والمشاركة السياسية، وطالما أن روح الديمقراطية تكمن في مقدرة المواطنين العاديين على محاسبة مسؤولي الحكومة على أعمالهم. فكيف يمكن حماية الديمقراطية بدون تحقيق وفهم المواطنة داخل المجتمع بشكل حقيقي وفعال؟ لذلك أعتقد أن الحديث عن المواطنة كمفهوم وكقيمة يجب أن يسبق الحديث عن الديمقراطية كمفهوم وكقيمة، لأن الديمقراطية لا يمكن ازدهارها في مجتمع ما، بدون فهم واضح وتطبيق عملي لمبدأ المواطنة داخل هذا المجتمع، فكيف يمكن أن تكون هنالك ديمقراطية بدون مواطنين وبالتالي بدون مواطنة؟ فالديمقراطية تصبح حقاً مكتسباً فيما لو تحققت مبادئها داخل المجتمع، وفي نفس الوقت كيف يمكن الحديث عن مواطنة داخل مجتمع معين بدون فهم حقيقي لما تحمله هذه الكلمة من معنى، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وما ينتج عنها من تحقيق لمبادئ أخرى داعمة للديمقراطية، مثل الحقوق والحريات المدنية ومبدأ المساواة وغيرها من المبادئ السياسية.

ومن هنا فإننا لا نجد موضوع حظي بالجدل، كما حظي موضوع المواطنة وعلاقته بالديمقراطية، ونظراً لارتباط المواطنة بالديمقراطية في المشهد الليبي وبمسيرة تطور الحياة السياسية، فكان من الأهمية بمكان البحث عن العلاقة بين هذه القيم، ونتعرض في هذه الورقة في المحور الأول لمفهوم كل من المواطنة والديمقراطية، أما في المحور الثاني فنعرض لأسس المواطنة والديمقراطية في ليبيا الحديثة، أما المحور الثالث والأخير فنبحث في معوقات وتحديات المواطنة والديمقراطية في ليبيا ما بعد الثورة.

أولاً: مفهوم المواطنة و الديمقراطية.

أن المواطنة هي العامود الفقري للديمقراطية في عالم اليوم، وعلى أساسها يمكن البدء بالعمل السياسي المفتوح لكل أفراد الوطن. فيحصل على المواطنة تلقائياً كل من يولد على أرض الوطن أو من تمنح له من الدولة عن طريق الهجرة. فالمواطنة تتضمن نفس الحقوق والواجبات لكل المواطنين، دون أي تمييز عنصري أو طائفي أو جنسي أو ديني أو مهني أو فكري أو

ثقافي أو اجتماعي أو حزبي أو أي تمييز آخر يعطي للبعض ويقلل من حقوق الآخرين. أما الديمقراطية فقد جاءت لتجيب عن سؤال من يحكم؟ ونستخلص من هذا السؤال عنصرين أساسيين هما: وجود حاكم ومحكومين - فالحاكم هنا مواطن كغيره من المواطنين يخرج من بينهم ويحكم بناء على اختيارهم في ظل عملية ديمقراطية حقيقية.

1- مفهوم المواطنة.

أن مفهوم المواطنة الذي يتضمن المواطنين هو أساس العملية ولبنتها الأساسية، والسؤال هنا هل يولد الإنسان مواطناً؟ ومتى يصير الفرد مواطناً مستتيراً؟ فعلى الرغم من أن المواطنة لا تعتمد على مبادئ عامة ولا تحمل معناً واحداً ثابتاً متفقاً عليه، إلا أنها تحتوي على مبدأ أساسي وعنصر حيوي هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون التربية المواطنة، فهي ضرورية لتحقيق مفهوم ومعنى المواطنة الحقيقية وبدونها يبقى الفرد مواطناً تابعاً ليس أكثر، فالمواطنة لا تعرف كجوهر بقدر ما تمارس على أرض الواقع فكيف لها أن تتحقق بدون فهم واضح لمعناها وما يترتب عليها، وبالتالي كيف لها أن تتحقق بدون التربية المواطنة؟. (3)

ولعل مفهوم المواطنة يرمز إلى معاني الانتماء السياسي والحقوقى إلى الوطن أرضاً ومؤسسات دستورية وقانونية. ويجسد هذا المفهوم الروابط العميقة بين المواطن والوطن، كما بين المواطن والدولة. فالمواطنة إحساس بالانتماء وشعور بالولاء للدولة والوطن، والمواطنة ليست مجرد اكتساب لجنسية في وطن، إنها كيان من المشاعر والحقوق والواجبات والروابط الأخلاقية والإنسانية والقانونية بين الإنسان وتراب الوطن، وبين الوطن بكيانه السياسي ومختلف مواطنيه.

وتاريخياً وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدأ مفهوم المواطنة يتحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة، وبدلالة المساواة أمام القانون، والمشاركة في الحياة العامة. وقد أصبح مفهوم المواطنة نموذجاً مثالياً يأخذ فيه المواطن صورة الفرد الذي يعي انتماءه الاجتماعي والسياسي. فالوعي بالانتماء والمواطنة ضرورة مدنية، وهذا يعني أن الفرد لا يستطيع أبداً أن يشارك في الحياة العامة من غير هذا الوعي، ولا يمكن لمشاركته هذه أن تكون فاعلة ما لم يمتلك الوعي المطلوب بالانتماء والروابط التي تشده إلى المجتمع في اتجاه المصلحة العامة.

وفي القرن العشرين ظهر مفهوم المواطنة العصرية، فالمواطنة بالمعنى الشامل تعني قدرة الفرد على المشاركة المسؤولة في المهمات الجديدة للمواطنة، وهذا يعني أنه يتوجب على المواطن وفقاً لهذا المفهوم أن يتعلم كيف يكون جسوراً، وكيف يبذل طرائق متجددة للحياة تمكنه من أن ينتظم في أنساقها، والمشاركة في المسؤولية، فالمسؤوليات الكبرى التي تتعلق بالكرامة والحرب والفقر والبطالة هي قضايا ديمقراطية مشتركة، بين جميع أفراد الأمة الذين يتحملون مسؤولية اتخاذ

القرار فيها. فالجميع مسؤول عن الحرب والسلام والعمل والكرامة الوطنية والفقر والحاجة والحرمان في المجتمع، وهذا هو المفهوم الواسع للمواطنة.

وهكذا ينطوي مفهوم المواطنة الحديثة على إيمان كبير وقناعة راسخة من قبل المواطن، بأهمية وجود المعارضة السياسية الدائمة في المجتمع، وذلك من أجل تحقيق التوازن الديمقراطي في قلب المجتمع، وهذا التوازن هو الذي يمنع النظام السياسي القائم من الاستبداد. وإذا كان ذلك كذلك فإن المواطنة بالمعنى الحديث تعني تنمية أفق مشاركة الأشخاص والأفراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة حرة ومسؤولة، وذلك عبر الصيغ الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من: انتخابات وتصويت وحق الترشيح. وتشمل هذه الممارسة الحرة الحق في التظاهر وفي الاعتراض، وفي ممارسة حرية الرأي والتعبير. كما أنه يحق للمواطن بصيغة مفهوم المواطنة، هذا أن يشارك في الجمعيات والمننديات وتنظيمات المجتمع المدني، وأن يعبر بالأدوات التي يمتلكها عن رأيه وتطلعاته.

2- مفهوم الديمقراطية.

ابتداءً نقول: أن الديمقراطية كما ظهرت في العديد من الأدبيات السياسية هي حكم الشعب للشعب، بمعنى بزوغ مرحلة جديدة تظهر فيها تيارات سياسية واجتماعية متعددة قادرة على التعبير عن خصوصيتها السياسية والاجتماعية والثقافية مع تعددية في الأحزاب السياسية.

ولقد شهد التاريخ دلالات مختلفة لمفهوم الديمقراطية بدءاً من الفكر اليوناني القديم الذي اعتبرها نظاماً يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأ الحرية والمشاركة،(4) وقد اقتبس العالم من أرسطو المفاهيم الأساسية للديمقراطية بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة والفضائل الاجتماعية، ويلاحظ أن أرسطو اعتبر أن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية، والحرية تعني هنا حق الاختيار.(5) إلا أن الديمقراطية في الفكر اليوناني القديم لم تحمل ذات المضامين التي ابتدعتها الإنسانية فيما بعد، حيث لم تكن سوى تجسيدا "لحكم الدهماء من العامة.(6)

فماهي الديمقراطية؟ لقد لقي هذا التساؤل الملح عدداً من التفسيرات المختلفة، وتعتبر الديمقراطية نسقاً ينطوي على المنافسة الفعالة بين الأحزاب السياسية على مقاليد القوة. ففي ظل الديمقراطية تكون هناك انتخابات منتظمة وحرية يشارك فيها كافة المواطنين، ويصاحب حقوق المشاركة الديمقراطية هذه حقوق مدنية - كحرية التعبير والحوار، وحرية تشكيل والانضمام إلى الجماعات والروابط السياسية.(7)

وتعرف الديمقراطية كلاسيكياً بأنها حكم الشعب لنفسه بنفسه، وهذا المفهوم للديمقراطية لا يتسم بالوضوح والدقة بل ينطوي على درجة كبيرة من الغموض والضبابية. فالتعريف لا يحدد طبيعة هذه الممارسة وكيفياتها ولا يقطع في وجود تفسيرات متعددة. فقد يعني الأمر أن الشعب

قد يعهد بمصيره إلى نظام سياسي معين، عبر حكومة ما يتم انتخابها وتجري محاسبتها من قبل ممثلي الشعب. ويمكن الحديث عن أشكال لا حصر لها من الممارسة السياسية التي تعبر عن مضمون الشعار المطروح: حكم الشعب نفسه بنفسه. فالديمقراطية تعني في جوهرها الاعتراف الرسمي للشعب بالنظام السياسي القائم، وهذا يعني أن شرعية المؤسسات مرهونة بحدود ما هو محدد لها من مشروعية سياسية ممنوحة من قبل الشعب. فالديمقراطية لا تتحدد بمجموع المؤسسات الدستورية، بل تتمثل أيضا في الروح الثقافية للمعاني الديمقراطية. والثقافة الديمقراطية تتضمن قيم أخلاقية وفضائل سياسية محددة: الحرية في مواجهة الخضوع والامتثال، الإحساس بالمسؤولية، الإبداع في العمل بعيداً عن الروتين الصارم، احترام حقوق الآخرين والتعددية، ورفض كل أشكال التعصب الأعمى ضد الآخرين، والروح النقدية.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماهي أواصر العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة؟ والإجابة في منتهى البساطة وهي أنه لا توجد هناك ديمقراطية من غير مواطنين أو مواطنة، فالممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين ومشاركين وهؤلاء الفاعلين يمثلون المواطنين في المجتمع. وبالمقابل لا توجد مواطنة من غير ديمقراطية، لأن المواطنة تعني حقوق المواطن في الممارسة الديمقراطية الحرة للحياة السياسية والاجتماعية. وهذا يعني أن المجتمعات الاستبدادية مجتمعات تخلو من دلالة المواطنة والمواطن، وتترك هذه الدلالة لمفهوم الراعي والرعية. فأفراد المجتمع في مجتمع ديكتاتوري هم راعي ورعية، وأحوالهم في جوهرها لا تختلف عن أحوال العبيد في ظل الأنظمة السياسية القديمة.

وهكذا فمفهوم المواطنة الحديثة يتضمن مفهوم المسؤولية، وهذا يعني أن المواطن بحكم مشاركته السياسية في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية، يكون مسؤولاً مسؤولاً حقيقية عن كل الوضعيات الحادثة في المجتمع. وإذا كان حق المواطنة يمنح للفرد في الأنظمة الديمقراطية منذ الولادة، فإن المواطن يجب ألا يكتفي بالامتيازات الممنوحة له والحقوق الواجبة، بل يجب عليه أن يمثل لنداء الواجب في ممارسة الحياة الديمقراطية. وبالتالي فإن هذه الممارسة يجب أن تأخذ مكانها، في سياق اجتماعي وسياسي محدد، وأن تراعي القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بمختلف مستوياتها وتجلياتها.

ثانياً: أسس المواطنة و الديمقراطية في ليبيا الحديثة.

أن غياب الديمقراطية عن الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، يشكل المشكلة الكبرى أمام بناء الدولة الحديثة، وتكمن المشكلة الأساسية في عدم تقدم البنية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد أدى غياب الديمقراطية إلى إضعاف دور المواطن وتقليص المشاركة الحقيقية في العملية الإنمائية وضعف الإنجازات التنموية الحقيقية، إذ أن التقدم الشامل لا يمكن

تحقيقه واستمراره في ظل غياب الإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي، والإستناد الى قاعدة ديمقراطية أوسع وتمتع فعال بالحريات السياسية والفكرية. لعل مسألة الديمقراطية هي من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها في هذا الأمر. من أجل ذلك، يجب أن توضع المواطنة والديمقراطية على رأس أولويات التأهيل والإصلاح في ليبيا الحديثة، فنجاح الثورة يتطلب معادلات جديدة، تؤسس لعددًا من المفاهيم والقيم وتحدد سماتها ومهامها على نحو واضح. ومن هذه المفاهيم والآليات، المواطنة والديمقراطية والمجتمع المدني، ولا بد من أن تكون لدينا لغة سياسية وطنية حديثة وفعالة ومنظمة.

1- أسس المواطنة.

طالما أن مفهوم المواطنة ينطوي على جملة من الحقوق الممنوحة للأفراد وواجبات مفروضة عليهم، وطالما أن المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، تكون المواطنة في مواجهة تنظيم علاقة على مستويين، المستوى الأول: العلاقة القائمة بين الأفراد والدولة والمستوى الثاني: العلاقة القائمة بين الأفراد بعضهم ببعض وهذا يحتم أن تكون المواطنة قائمة على أساسين جوهريين يتمثلان في الآتي:

أولاً: المشاركة في الحكم: يجب أن تكون هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية التي تقوم على جملة من المعايير، تتمثل في المساهمة الفاعلة و التي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير والمشاركة السياسية بطرح الاسئلة، وتحديد المطالب و التعبير عن الأسباب التي دفعته إلى إقرار نتيجة معينة، إضافة الى المساواة في الاقتراع في المرحلة الحاسمة، وهي مرحلة اتخاذ القرارات، وأن يكون لكل مواطن الحق في اكتساب المعرفة، بشكل يمكنه من فهم الأمور المراد اتخاذ القرار بشأنها، وأن يكون هنالك سيطرة نهائية من قبل المواطنين على جدول الاعمال، بحيث تتوفر لهم الفرصة لاتخاذ القرار، حول الكيفية التي يتم بموجبها وضع القضايا على جدول الاعمال التي يراد اصدار قرار بخصوصها عن طريق العملية الديمقراطية.(8)

أن هذه المعايير هي التي تشكل العملية الديمقراطية، والتي من خلالها يستطيع المواطن المشاركة في الحكم، وبدون هذه المشاركة تصبح المواطنة شكلية لا أساس لها وغير مطبقة على أرض الواقع بشكل فعلي. وكنتيجة منطقية فإن المشاركة في الحكم يجب أن تكون من خلال العملية الديمقراطية، وهي تعني بالضرورة زوال حكم الفرد أو القلة، والاعتراف بهيئة المواطنين على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي. ولكن ممن تتكون هيئة المواطنين التي يحق لها المشاركة في الحكم بليبيا؟ أنها يجب أن تشمل كل الشعب الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية كهيئة للمواطنين المشاركة في الحكم .

ولعل أحد أهم أسس المواطنة في ليبيا، الاهلية القانونية والعقلية والتي تعتبر شرط أساسي في المواطن المشارك في الحكم، فالأطفال غير مؤهلين لحكم أنفسهم أو مجتمعهم حتى يبلغوا السن القانوني الذي تقره الدولة - أي الاهلية القانونية - وهذا السن يختلف من دولة الى اخرى ومن مجتمع لآخر ومن زمن الى اخر، فنجد قديماً في زمن اثينا أن السن المطلوب يجب أن يتعدى الثلاثين من العمر، وفي دول أخرى نجد أن العمر المطلوب يجب أن يتعدى الثامنة عشر، في حين في بعض الدول يجب أن يتعدى الحادية والعشرون، وكذلك لا يعتبر المواطن الذي يثبت أنه مصاب بتخلف عقلي من ضمن هيئة المواطنين التي تشارك في الحكم، لأنه غير مؤهل من الناحية العقلية والادراكية، وبالتالي غير مؤهل لحكم نفسه أو مجتمعه، وكذلك المقيم المؤقت في الدولة مثل العامل والمسافر والسائح وغيره، لا يعتبر عضواً في هيئة المواطنين فهو غير ملزم بجميع الواجبات المفروضة على المواطنين، ولا يتمتع بكل الحقوق الممنوحة لهم وكما يقول روبرت دال: " لا بد لهيئات المواطنين (الديموس) من أن تشمل كافة البالغين من اعضاء التجمع باستثناء العابرين ومن يثبت انهم متخلفون عقلياً ".(9) وبالتالي فإن هيئة المواطنين التي يحق لها المشاركة في الحكم، هي عبارة عن كل الافراد البالغين من اعضاء المجتمع، باستثناء المقيمين بشكل مؤقت ومن يثبت أنهم متخلفون عقلياً.

ثانياً: المساواة بين جميع المواطنين: فلا بد من الايمان بالمساواة بين جميع المواطنين، واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين يقيمون بشكل دائم على أرض الدولة وليس لهم في الحقيقة وطن غيرها _ ولكنهم لا يتمتعون بجنسية الدولة _ مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون، كل ذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي أو المركز الاقتصادي أو العقيدة السياسية أو العرق أو الدين أو الجنس أو غيرها من الاعتبارات.(10)

أن تحقيق مفهوم المواطنة ومعناها في ليبيا مرتبط بشكل وثيق بالأساسين السابقين، فبتحقيق هذين الأساسين يتحقق انتماء المواطن وولائه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب و طاعة القوانين والأنظمة، ومما لا شك فيه أنه من الضروري أن يكون هذين الأساسين منصوص عليهما بشكل واضح لا يحتمل التأويل في دستور ديمقراطي، مرتكز على مبادئ ديمقراطية قائمة على أساس أن الشعب مصدر السلطات، وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، وعدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في يد شخص أو جهة واحدة، وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً ومجتمعياً، من خلال تنمية قدرة الرأي العام، ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات

العامة وحقوق الإنسان، وتداول السلطة بشكل سلمي ودوري وفق انتخابات عامة حرة ونزيهة وتحت إشراف قضائي مستقل.

فالمواطنة تقوم على الانتماء للدولة - الأمة، وعلى المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، مهما كانت مبرراته أو الأسس التي يقوم عليها- كالأصول العرقية أو اللغة أو الطبقة أو الثقافة أو الجنس _ فالمواطنة تفرض المساواة أمام القانون، وعدم التفرقة بين أبناء الأمة أو القطر، بل وتفرض مستوى معيناً من التقارب بين فئات وعناصر المجتمع، من خلال ضمانات اجتماعية، أو إجراءات تكفل عدالة التوزيع. وتحد من الفجوة أو التفاوت الشديد بين الفئات أو الجماعات أو الشرائح المختلفة في هذا المجتمع.(11)

أن مفهوم وأسس المواطنة في ليبيا الحديثة يجب أن تقوم على وجود قطيعة حقيقية، بين الهوية المدنية والانتماء القبلي. فالمواطنة في دائرة هذا التصور تنطلق من مبادئ العالمية والاستقلال والمسؤولية، التي تؤسس لمفهوم ديمقراطية الحق والعدالة الإنسانية. فالهوية المدنية تقوم على مفاهيم مجردة ومبادئ عامة للديمقراطية، وفي هذا الشأن تنقلص إلى صورة انتماء مدني عام خارج دائرة الانتماءات التقليدية الطائفية أو القبلية أو أي صيغة انتمائية محددة المعالم. ويبقى الشرط الأساسي لهذه المواطنة هو وجود حالة ديمقراطية فعالة تمكن الفرد من التفاعل مع وطنية مؤسساتية، تتمثل في احترام القانون وتقدير الحقوق الإنسانية والخضوع لمتطلبات العدالة. وهذا كله ليس له أية صلة أو علاقة بالمشاعر الطائفية أو لقبليّة أو الأثنية المعهودة، فالمواطنة في هذا المستوى ترتبط بوطن مجرد، ينفلت من قيود مجسدة ومحددة للوطن التقليدي وهي تجري على مبادئ وقيم وطنية مجردة غالباً.

ومع أهمية كل ما يقال في هذا السياق فإنه لا يمكن التقليل من أهمية الهوية الوطنية للمواطن، لأن هذه الهوية تكون راسخة في واقع الأمر فيما يتعلق بانتماء الإنسان إلى الدولة، أو إلى صيغ انتمائية ثقافية واجتماعية ذات طابع كلاسيكي(العرب، الأمازيغ، الطوارق). فالهوية القومية مهما كانت درجة توافقها مع مبدأ المواطنة الواسع، فإنها لا تستبعد توافقها مع معايير ثقافية عالمية أو ما بعد قومية. فالهوية أشبه ما تكون بكوكبة متحركة من الهويات الفرعية التي تتماهى في جوهرها مع صيغ ثقافية فرعية في دائرة الحياة الاجتماعية والثقافية العامة في المجتمع.

وفي ليبيا على سبيل المثال نجد عدة انتماءات في آن واحد، فالمواطن الليبي يكون ليبي (عربي، أمازيغي) ومسلم وإفريقي في آن واحد. وكذلك هو الحال في أغلب المجتمعات العربية الإسلامية حيث نجد صيغ متعددة من الانتماء يتميز بعضها بطابع الشمولية، بينما يتميز بعضها الآخر بطابع الخصوصية. فالهوية السياسية - مهما تكن صيغتها قومية أو ما بعد قومية أو محلية - لا يمكنها أن تهمل أهمية الانتماءات الاجتماعية الصغرى للفرد. ومهما تكن طبيعة

هذه الانتماءات فإنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تحظى بالأهمية. ولكنها مع أهميتها يجب ألا تشكل عقبة في تشكل الهوية الوطنية أو في بناء روح المواطنة عند الفرد ولا سيما في البلدان التي ما زالت فيها التنظيمات السياسية في طور التشكل والتكوين وليبيا ليست استثناء.*

أن الحديث عن المواطنة وأسسها في ليبيا يتطلب منا أن نتساءل عن أوضاع الدولة ما بعد الاستعمار والاستقلال. كيف تشكلت هذه الدولة وكيف تأصلت هويتها؟ كيف تستلهم القيم الديمقراطية والتجربة الديمقراطية؟ وما هي الكيفيات التي تعتمدها ليبيا في استقدام التجربة الديمقراطية؟ هل تحترم هذه المبادئ والتجارب الديمقراطية التي تجري في العالم المتقدم؟ كيف تقاوم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية؟ وكيف تتعايش من أجل المحافظة على وجودها إزاء المؤسسات الحديثة؟

بالإضافة إلى الحقوق التي تثبت للإنسان بصفته إنسان كالحق في الحياة وفي سلامته الشخصية وعدم تعرضه للتعذيب والمعاملات الماسة بالكرامة الإنسانية، هناك حقوق تثبت للإنسان باعتباره مواطناً كحق المشاركة في الحكم والإدارة والترشيح والانتخاب. هذه الحقوق الأخيرة لا يجب أن ترتبط بغير صفة المواطن، حيث لا يجب أن يكون هناك لأي انتماء اجتماعي تأثير على مدى التمتع بها. وبالتالي فإن من الأولويات إعادة بناء الخطاب السياسي والاجتماعي على حق المواطنة بحيث يتجاوز (دون أن يلغي) المرتكزات الاجتماعية الأخرى، بمنع توظيفها بشكل مباشر أو غير مباشر لأغراض سياسية، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى وزن المواطنين سياسياً بموازين مختلفة لا تعتمد على الفكر ولا على المصلحة المشتركة. ومن صور التمرين على ذلك إلزام مصدر الخطاب أياً كان مجاله بعدم التميز بأي انتماء اجتماعي غير الانتماء للوطن وعدم تفريد المخاطبين وفقاً لانتمائهم القبلية أو الجهوية. (12)

لقد قامت مقولة التعدد والتنوع في المجتمعات الديمقراطية العريقة على أساسين اثنين: المواطنة، والدولة القومية الواحدة التي تسيطر عن طريق التوافق أو العقد الاجتماعي على مجتمع متعدد الفئات الاجتماعية والسياسية، لكنه يتمتع بقدر كبير أو متوسط من التماسك، أو غياب المشاريع الانفصالية القوية. بيد أن ما يقرب من خمسة عقود من الاستبداد في ليبيا ضربت فكرة المواطنة في الصميم، بسبب غياب مفاهيم الشرعية والقانون واستقلالية القضاء، وعلنية المجال السياسي وحرية. ولذلك فقد انكمش لدى المواطنين الليبيون الوعي بالحماية والضمان المتبادلين بين المجال العام والمجال الخاص. إذ مع اختفاء المجال العام أو تضائله ما بقي غير المجال الخاص أو ما تحت السياسي، والذي يتصل بوسائل الأمان الأسرية والقبلية، أو ما فوق السياسي، والذي يتصل بالعقائد والمثل الدينية. ولهذا فإن المجتمع الليبي شهد حالة من التفتت لأن الدولة ضعيفة؛ ولأن الدولة تغولت على المجتمع. ونتيجة لذلك قامت علاقات

مصلحية بين النظام السياسي القائم، وفئة اجتماعية أو أكثر، للسيطرة الأمنية والاقتصادية أسرياً أو قبلياً.

الحقوق الأساسية للمواطنة الديمقراطية :

يترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع مواطني الدولة دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس، أو اللغة، أو أي وضع آخر. (13) وهذه الحقوق هي:

- الحقوق المدنية: وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة، وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعدم اجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم استعباد أحد أو إخضاعه للعبودية وعدم اكراه أحد على السخرة ، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الامان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفاً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان اقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة اليها، وحق كل مواطن في المساواة امام القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية، وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو شؤون اسرته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحق التعاقد لكل مواطن في الدولة، وحقه في حرية الفكر والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون، وحق كل طفل في اكتساب جنسيته. (14)

- الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الاحزاب وتنظيم جمعيات مدنية ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفه، والحرية النقابية من حيث تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التأمين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في توفير الخدمات لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

مما تقدم نلاحظ أن هناك جملة من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة في ليبيا الحديثة تتمثل: بحقوق المواطنين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تمنح لهم من خلال مواظنتهم، ولما يترتب على المواطنين من واجبات اتجاه دولتهم.

2- أسس الديمقراطية.

لعل من الأسس التي لا تقوم ديمقراطية حقيقية بدونها عديدة، إلا أن هذه الأسس لا تخرج عن مبادئ احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وضمان احترام الجماعات والتيارات والقوى المتعددة في المجتمع، والتوازن بينهما بما يسمح بقيام تعددية في القوى والجماعات، تقوم بينها منافسة في مناخ من الحرية والمشاركة، وحد أدنى من الشفافية وحرية انتقال المعلومات والتعبير والتنظيم. فالمشاركة السياسية تكون من خلال حرية الفرد، وحرية التنظيمات كالأحزاب والجماعات، وعلى أساس من احترام التنوع، وحق الاختلاف، وتوازن الأطراف الفاعلين: نخبة وجماهير، حاكم ومحكوم، مدنيين وعسكريين، سلطات رسمية ومؤسسات مشاركة. (15)

فالسوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أبتدأ بالعائلة، فالحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هي أول تجربة للديمقراطية، شرط أن يكون هناك مساواة بين الرجل والمرأة، فبدونها تبدو الديمقراطية نفاق لأن السلطة الأبوية وحدها تتحول غالباً إلى تسلط غير معقول. فالحوار المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء درساً وممارسة سليمة، حيث أن إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقة. كذلك الحال في المدرسة حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، التشعب بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. هكذا يتعلم الأطفال مثلاً الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم ليبعدوا معا في جملة نشاطاتهم المشتركة. أما في المحيط الاجتماعي العام، فقبول الأفراد لبعضهم البعض هو أمر حيوي لاحترام الذات والشعور بأهمية الفرد وتميزه ضمن الجماعة.

أن عملية التحول نحو البناء الديمقراطي في ليبيا تستلزم توافر مجموعة من الأسس، ينبغي تفعيلها لكي تؤسس لثقافة سياسية واعية على النهوض بمستلزمات الديمقراطية، ومن بين هذه الأسس وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي، فهو بالأساس تركيبة مؤسسية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية ووجود انسجام متكامل بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، ذلك أن العكس يحدث انعكاسات سلبية تهدد الديمقراطية وبالتالي النظام الاجتماعي ككل. فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة... الخ يتطلب بالمقابل وجود ثقافة سياسية تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها. يضاف إلى هذه الأسس عملية البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة وضرورة المشاركة في الحياة السياسية بالشكل الذي يقود إلى بناء ثقافة سياسية واعية لحاجات ومتطلبات الشعب.

فالديمقراطية تعتمد على بناء ثقافة مدنية قوية، حيث لا يبني المجتمع الديمقراطي من أعلى إلى أسفل فقط، بل البناء من أسفل إلى أعلى من خلال بناء ثقافة المجتمع المدني، حيث يطلق على الديمقراطية الفعالة بالمقعد ذي الثلاثة أرجل، فلا بد أن يكون هناك توازن بين الحكومة والمجتمع المدني والاقتصاد.(16)

أن عدم ممارسة الديمقراطية أوجد فراغا هائلا في ثقافة المواطن الليبي، فهناك "أمية سياسية" في عقل المواطن، فتداول السلطة وتشكيل أحزاب سياسية مدنية، كان يعتبر في مفهوم المواطن خروج وتحدي لعبقرية الحاكم (القائد الضرورة) فحرية التعبير ونقد الحاكم، لم يكن متداول فيما قبل الثورة.

والملاحظ أنه كانت لليبيا تجربة ديمقراطية بين مطلع الخمسينات والستينيات من القرن الماضي، فبين عام 1952 وتاريخ الانقلاب العسكري في سبتمبر 1969، أجرت ليبيا أربع انتخابات نيابية لاختيار أعضاء مجلس النواب الاتحادي. وكان للمرأة الليبية حق الاقتراع عام 1963، واقتريت بعد ذلك مرتين (في عامي 1964-1965). وكانت البلاد تتبع نظام الحزبين: حزب الاستقلال وحزب المؤتمر الطرابلسي، وكان الحزبان فاعلين ومتنافسين منذ أول انتخابات في البلاد في 1952. وكانت تلك التجربة وفق المعايير الانتخابية العربية، تجربة مميزة. فعلى سبيل المقارنة قدمت ليبيا من الانتخابات في بضع سنوات أكثر مما قدمت الجزائر في كامل عهد ما بعد الاستقلال، ألا أن انقلاب 1969 أجهض هذه التجربة.(17)

والملاحظ هنا أن الديمقراطية السياسية تبقى ناقصة بدون ديمقراطية اجتماعية، فالأولى تهتم بمصدر السيادة والسلطة وحقوق المواطن السياسية ومساهمته في الانتخابات وتشكيل الأحزاب وإبداء الرأي ونشره. أما الثانية، والتي لها أولوية على الديمقراطية السياسية، فتهم بتحسين أوضاع المواطن المادية، عن طريق مبدأ العدالة الاجتماعية من حيث توزيع خيارات البلد على كل المواطنين، لأن للمواطن حق شرعي بنصيب عادل منها. فالمساواة بين الأفراد في المجتمعات المنظمة تستند بشكل أساسي على هذه العدالة الاجتماعية، فأفراد الشعب المنبوذين والفقراء وعديمي الثقافة، لا يمكن أن يساهموا بشكل جدي في الحياة السياسية التي تتطلب معرفة بأمور الدولة وتسييرها وأمور السلطة ومدخلاتها. أن أولويات هؤلاء الناس هي لقمة العيش وليست السياسة، فالحقوق الاجتماعية ضرورية لاعتبار الإنسان غاية في ذاته يجب احترامه ومساعدته على العيش الكريم. لأن هدف التنمية والتقدم في الدولة هو حرية المواطن ورفاهيته، فالديمقراطية الاجتماعية تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي بشكل فعال، لأنها تسد حاجاتهم المادية وتعيد لهم اعتبارهم وكرامتهم وبهذا يصبح للديمقراطية بشرطها معنأ واقعيأ ومتكاملا. وفي حال تأخر الديمقراطية الاجتماعية يصبح من الضروري تحريك الديمقراطية السياسية، لأن أي توعية سياسية ولو كانت في حدود ضيقة، تساعد الناس على معرفة

مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فأشراك الناس في العمل السياسي يحرك كثيراً الطاقات الكامنة فيهم للمطالبة بمجتمع أكثر عدالة. (18)

وفي ظل الدول ذات السيادة والتوجهات الديمقراطية يشارك المواطن في عملية بناء القوانين الخاصة بالحياة العامة، وله الحق أن ينظر فيها ويبيد الرأي حولها، وهذا الأمر لا وجود له في الغالب في الدول العربية ما بعد الاستقلال، وليبيا ليست استثناء من ذلك.

وهكذا فللديمقراطية أبعاد اجتماعية عدا أبعادها السياسية، ففي المجتمع المدني بتنظيماته أو جمعياته التي يكونها الناس بعيداً عن السياسة في الدول حديثة العهد مع الديمقراطية، يوجد توازناً بين قوة الدولة وقوة الأفراد، بين القانون في التشريع وبين حق الفرد في التفكير والتعبير الحر. ويخلق علاقات اجتماعية بين الأفراد بعيدة عن الدولة، تكون بمثابة صمام أمان ضد استبداد الدولة التي تسعى للشمولية، أي السيطرة على كافة نشاطات المجتمع.

أن مبدأ المساواة بين المواطنين لا يتطلب أن تكون القوانين والقرارات التي تشكل النظام حقيقية وواقعية فحسب، بل يتطلب أن تؤسس هذه المساواة على منظومة من القيم الضرورية والأساسية لوجود المجتمع الحر، وهذا يعني أن الأمر يقتضي وجود اتفاق اجتماعي حول القيم الأساسية المطلوبة لهذا المجتمع، وعندما لا يوجد مثل هذا الاتفاق فإن الوضع السياسي والاجتماعي يكون حرجاً إلى حد كبير. **

وعندما ننظر اليوم في العالم المتقدم نجد أن التعددية السياسية قد أصبحت اليوم عقيدة سياسية راسخة ولاسيما في البلدان المتقدمة، وهذه التعددية هي المرتكز الحيوي لكرامة الإنسان واحترام حقوقه في التعبير والمشاركة السياسية، ومع أن الحكام العرب يعلنون عن هذه التعددية، فإنهم في العمق يتنكرون لأي صيغة من صيغ التعدد السياسي التي تفرض نفسها في مختلف بلدان العالم، وهذا التنكر والرفض المبطن يفسر لنا غياب التعددية السياسية فعلياً وحضورها شكلياً. لقد واطب كثير من الحكام العرب على تغييب هذه التعددية تحت ذريعة العمل على تحقيق الوحدة الوطنية أو ذريعة التحدي الصهيوني، أو ذريعة التنمية والتعمير، أو الصمود والتصدي، وغير ذلك من الذرائع التي لا تصمد أبداً للمنطق والاختبار والنظرة الموضوعية.

وفي ليبيا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية لا يمكنها أن تبنى وتحقق وجودها إلا من خلال بناء ثقافة ديمقراطية صبورة وبعيدة المدى، فالديمقراطية رهان تغير العقلية التقليدية السائدة عند أغلب الفئات الاجتماعية وتشمل المثقفين والأميين والحكام والمحكومين والعمال والفلاحين. فالديمقراطية قضية يجب أن نتعلمها أولاً ونمارسها ثانياً وأن تكون خيارنا ثالثاً وأن نجعل منها منهج حياتنا أولاً وأخيراً.

فالديمقراطية هي مثال ونموذج للحياة، بل هي نظام من القيم، إنها تقتضي إرادة إنسانية فاعلة ومؤمنة بالقيم الديمقراطية كما أنها تقتضي جهوداً إنسانية كبيرة وبذلاً هائلاً وتضحيات عظيمة. هذه الديمقراطية تصبح من غير جدوى في نظر هؤلاء الذين لا يستطيعون التضحية والعمل كما هو الحال بالنسبة لهؤلاء الذين لا يقبلون بالآخر.

أيضا لا ديمقراطية دون مؤسسات شفافة تعمل تبعا لمبدأ المساءلة في عملها، هذه الشفافية تظهر عن طريق سلسلة من المراجعات الدورية والثابتة مثل: التفتيش العام لمصاريف الدولة من هيئة مستقلة عن الحكومة لها كل الحصانة الضرورية لعملها (من الجدير بالذكر أن ليبيا ومنذ انقلاب 1969 لم يكن بها ديوان محاسبة)، هذه الهيئة تراقب وتراجع وتنتقد مصاريف الحكومة في كافة المجالات وترفع تقريراً سنوياً عن ذلك إلى البرلمان وتشره للمواطنين، هذه الشفافية ضرورة في كافة مستويات الحكومة من الوزارات إلى دوائر المحافظات أو المقاطعات.

أيضا من الضروري أن تأتي المراقبة أيضا من جهات متعددة للوصول إلى توضيح سياسات الدولة، فالصحفيون والمتقنون والكتاب والمختصون في الشؤون المطروحة للجدال لهم دور أساسي في النقد وطرح أفضل الحلول. كذلك لكل مواطن الحق الشرعي في مراقبة الحكام بشكل دائم، واختيارهم بشكل دوري ونقد سياسات الحكومة ورفع مذكرات إلى الجهات المختصة، لأن الشعب هو صاحب السيادة.***

وهكذا لكي تنجح الديمقراطية فهناك محددات يجب التركيز عليها ومنها: الوعي لكل ما تتضمنه عملية التحول الديمقراطي، وبيان أن الديمقراطية عملية مستمرة ومتطورة وليست نهائية، أيضا بيان أن الديمقراطية ثقافة وسلوك وليست تشريعات فقط، فلكي تكون لدينا ديمقراطية يجب أن تكون لدينا ثقافة ديمقراطية تحث على المشاركة السياسية، وترتكز على الحقوق والواجبات، وتلتزم بالصالح العام. وإذا كانت الديمقراطية من حيث الممارسة الفعلية هي حكم الأغلبية وفرض إرادتها على دفة الحكم، فإن حقوق الإنسان هي الطرف الآخر في معادلة التساوي بين المواطنين والحفاظ على كرامتهم والدفاع عن حقوق الأقليات التي لن تشارك في الحكم، فميثاق حقوق الإنسان يضع حدوداً لسيطرة الأغلبية التي قد تنجح إلى التسلط والاستبداد باسم شرعية الأغلبية الدستورية. فالديمقراطية هي أسلوب في الحكم وهي جزء من حقوق الإنسان وليست القيمة الأولى في هذه الحقوق، فالديمقراطية ليست غاية في ذاتها بل هي "وسيلة" أفضل من غيرها لتسيير دفة الحكم والعيش بسلام ضمن حدود معقولة، فالغاية هي حياة وكرامة الإنسان وحرياته، والحرية هي ركيزة لكل سياسة ولكل نظام إنساني، فعلى الديمقراطية أن تتيح للحرية، مثل حرية الرأي والتعبير وحرية الفكر، أجواء واسعة للتعايش مع حرية الآخرين بأقل ما يمكن من الصراعات والتناقضات، فطريق الحرية متمم للديمقراطية وهو طريق شاق وصعب من الناحية التطبيقية لشعب لم يتيسر له السير فيه. طريق الحرية والديمقراطية في ليبيا هو أطول طريق بين نقطتين

لأنه يحتاج إلى وقت وحوار وتنازلات للوصول إلى حلول مقبولة وعادلة لدولة المواطنة والديمقراطية.

ثالثاً: تحديات المواطنة ومعوقات الديمقراطية.

الديمقراطية هي المفهوم المتنازع عليه على نحو جوهري، إذ لم يكن هناك في أي وقت من الأوقات هذا العدد من الحكام الذين يزعمون أن أنظمتهم ديمقراطية، فعلى مدار معظم أجزاء الكرة الأرضية، الغاية القصوى الآن لأي نظام سياسي كيما يغدو شرعياً - أو مقبولاً على الأقل - إنما تقوم في نوع القبول الشعبي الذي يحظى به ويعبر عنه ظاهرياً في عملية الاقتراع الحر، لكن الديمقراطية في النهاية لا تقوم بالناخبين وإنما بالمواطنين. (19)

1- تحديات المواطنة.

أن بناء مفهوم المواطنة في ليبيا، وتأصيله وعياً مرجعياً في عقل المواطن، لتعزيز الانتماء إلى الوطن ثقافياً وإنسانياً، أصبح ضرورة حضارية تفرض نفسها في مختلف التكوينات الاجتماعية للوجود الإنساني المعاصر. ولا ريب في ذلك لأن مفهوم المواطنة يشكل واحداً من المفاهيم الأساسية للتقدم الإنساني القائم على التفاعل الحر بين الإنسان والوطن، بين الإنسان وقيم الحرية والإخاء والتسامح. ويعول كثير من المفكرين اليوم على أهمية بناء هذا المفهوم وتأصيله، لتحرير الوعي اليوم من أثقال الانتماءات التقليدية الضيقة التي تتمثل يقينا في الانتماءات الطائفية والقبلية والعشائرية الضيقة. فالتحولات الكبرى الضاغطة، التي تشهدها المجتمعات الإنسانية في عصر العولمة، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تعمل على تفكيك المنظومات الأيديولوجية القديمة، وتفرض على الأنظمة السياسية المعاصرة إعادة النظر في أنساقها الثقافية من أجل استمرارها في الهيمنة والوجود.

ومع أهمية هذا التحديد الشكلي لمفهوم المواطنة، يمكن القول بأن هذه الصيغة المتقدمة لمفهوم المواطنة الحديثة ما تزال في الظل وعلى هامش الحياة المجتمعية والسياسية في ليبيا، ومع ذلك يمكن القول بأن المواطنة الجديدة هي نتاج لعملية تنمية اجتماعية مستمرة للحياة المدنية، التي ستشهد انطلاقتها في قلب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي أحضان مؤسسات المجتمع المدني الذي يتشكل في ليبيا ما بعد الثورة.

ومن هنا فإن هذه الإشكالية المتعلقة بنشوء الدولة فيما بعد الاستقلال أدى إلى تشويش كبير في مسألة المواطنة والانتماء، ولم تتضح معالم مفهوم المواطنة في ليبيا، وليس غريباً إذا قلنا بأن مشاعر القلق والتوتر، وغياب الأمن الوطني، وتداعي المشاعر بالشرعية، التي تمثلها الدولة، بقيت طاغية على أغلب الممارسات في الحياة الثقافية في ليبيا، ولذلك بقي الولاء مكرساً للوحدة

الاجتماعية الجوهرية الصغرى، أي الولاء للقبيلة بوصفها كياناً اجتماعية أكثر رسوخاً وأهمية من الدولة التي فرضت كنتيجة لمرحلة الاستقلال.

ولعل هذا الولاء للوحدة الاجتماعية (القبيلة) يؤدي وكما يري هنتغتون إلى أنه في ظل الغياب التام للصراع الاجتماعي تصبح المؤسسات السياسية غير ضرورية، وفي ظل الغياب التام للانسجام الاجتماعي، تصبح مستحيلة لا تستطيع جماعتان لا ترى الواحدة منهما في الأخرى إلا عدواً رئيسياً لها، أن تكونا قاعدة لمتحد حتى تتغير تلك النظرة المتبادلة. فلا بد من وجود بعض الانسجام في المصالح بين الجماعات (القبائل) التي تؤلف المجتمع. (20)

أن التحدي الذي تواجهه المواطنة كمفهوم وكقيمة في ليبيا الحديثة، هو ما يسميه هنتغتون تحد هيمنة انعدام الثقة من ولاء الفرد للجماعات الصميمة والمألوفة، وهو ما يشعر الناس بالولاء لعشائريهم، وربما لقبائلهم، وهم قادرون على ذلك، لكنهم عاجزون عن موالاة مؤسسات سياسية على نطاق أوسع. (21)

وهكذا ففي ليبيا للمواطن كل الحق في تحكيم عقله دون خوف أو محاسبة من الحاكم أو المجتمع، وحرية التفكير جوهر العمل الديمقراطي وبناء المواطنة، والحد منه يفرغ الديمقراطية من محتواها. أن المجتمع الديمقراطي مجتمع مفتوح، تعرض فيه الأفكار وتناقش علناً من المواطنين تحت حماية القانون، أن هذه الشفافية وعدم رهبة الحاكم هي عناصر حيوية في مجال الديمقراطية. فالإنسان المنفتح والمحاو والمذافع عن حقوقه لا يبقي لنفسه حصيلة أفكاره ومواقفه بل يود نقلها إلى الآخرين لاقتناعه بما يفكر فيه وبما يفعله، وإذا دخلت هذه العقلية الانفتاحية في مجالات السياسة والإعلام والنشر والصحافة والفنون وغيرها، تكون هناك صحة نوعية عند المواطنين يتجاوزون فيها حدود إمكانياتهم الضيقة لإيجاد حلول جماعية أفضل من الحلول "المنزلة" من أفكار الحاكم.

وهنا يجب أن نعلم بأن المواطنة الفعالة ضرورية من أجل بناء مستقبل المجتمع الليبي، وبالتالي فعلى المجتمع في ليبيا أن يسعى لتحقيق تطوراً تاريخياً في اتجاه بناء هذه المواطنة، وهي ما تتطلب جهوداً حثيثة من أجل التربية على خلق روح المواطنة، مع ملاحظة أن هذا المطلب التربوي لن يتحقق إلا عندما تهتم ليبيا بالتربية المؤسسة على ثقافة المواطنة والديمقراطية، وتؤكد على مضامين الإحساس بالمسؤولية في عمق هذه المواطنة وفي بنيتها ذاتها، وهذا يقتضي أيضاً وبالضرورة العمل على تأصيل مبدأ المشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية.

أيضاً من تحديات المواطنة في ليبيا الحديثة، أن المجتمع الليبي لا يمتلك ثقافة مغايرة أو مختلفة عن ثقافة النظام الاستبدادي الحاكم، فالمجتمع الليبي تعرض لعملية تخريب منهجة طويلة الأمد، حولته لأنقاض منتجة وداعمة للدكتاتورية الحاكمة . وبالتالي فالمجتمع يعاني من

قصور قد لا يخرج من أزماته، إذا لم تتحقق روح المواطنة، فقد حول النظام الشمولي الذي كان قائم المجتمع الليبي الي جماعات لاحول لها ولا قوة حيث كرس النظام ثقافة الرعب والإرهاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والنفسي الخ. وعموماً يمكن تلخيص أهم الأسباب وراء ضعف ثقافة المواطنة والديمقراطية في ليبيا ما قبل الثورة بالآتي:

1- تغييب دور المفكرين الديمقراطيين في مركز القرار السياسي أو في مركز التأثير في أصحاب القرار، القادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية وعملية استثمارها محلياً، بما يتواءم مع الخصوصية الاجتماعية والإسلامية لليبيا.

2- غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية كما أشرنا ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضاً، وما يحدث في ليبيا هو أن خلق المؤسسات الديمقراطية يجب أن لا يسبق نشر الفكر الديمقراطي مثلما ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصري النهضة والأنوار لتأسيس النظم الديمقراطية. ومن هنا نجد تعارضاً بين الثقافة الجماهيرية الغالبة التي هي أما أصولية أو ثورية انقلابية أو ثقافة خضوع وانقياد للحاكم من جهة، والثقافة الديمقراطية من جهة أخرى، بمعنى آخر أن الديمقراطية مطلب نخبوي أكثر مما هو مطلب جماهيري.

3- عملية الاستقطاب الدولي سياسياً وأيديولوجياً، أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصة غربية إمبريالية، وبالتالي نظر إليها كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية، وأن المطالبة بتطبيق الديمقراطية يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي.

لقد أدت وضعية النشوء غير الطبيعي للدولة في ليبيا إلى غياب الشعور بالأمن عند المواطن، فالدولة الحديثة المصممة على نموذج الدولة القومية في أوروبا، تعاني صعوبة في الحصول على ثقة المواطن واقتناعه بمشروعيتها السياسية، فهذه الدولة تواجه تبعة إرثين مختلفين يتمثل أحدهما: في التركة الثقيلة لكيانات اجتماعية تقليدية (القبيلة)، ويتمثل الثاني: في إرث ثقافي وسياسي غربي محمل بتراث ديمقراطي إنساني بالغ النضج والتعقيد، وهذه الوضعية دفعت الدولة إلى استخدام العنف والإسراف في التسلط من أجل ضمان الأمن، وذلك لأنها عاجزة في الأصل عن عقلنة هذا الواقع الذي يتعجر بتناقضاته الماثلة بين الجديد والقديم، بين الحديث والمتجدد، بين التقليدي والعصري، بين الدولة العصرية والتكوينات التقليدية للحياة المجتمعية، بين مفهوم المواطنة ومفهوم الرعية. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الدولة نفسها بعيدة جداً عن الثقة بالمواطن نفسه، فالمواطن غالباً ما ينظر إليه بوصفه عدواً للدولة، والدولة هي العدو الأول للمواطن كما يراها المواطن نفسه، وهنا نجد أنفسنا في أجواء انعدام الثقة الكلية بين المواطن والدولة، وهذا بدوره يشوش الصورة التي يفترض أن تكون للمواطنة وعلاقة الدولة بالمواطن، وعلى هذا الأساس فإن المواطن يعيش حالة توتر وقلق تتصف بالاستمرار والديمومة عندما يتعلق الأمر بالدولة وممارساتها القمعية.

أن المواطنة الحديثة تتجه اليوم إلى تطوير تقاليد العلاقة بين المواطن والدولة، فالعلاقة التقليدية القائمة بين الدولة والمواطن تنطلق من مبدأ أن الدولة معنية بأن توفر الضمانات الأساسية لاحترام حقوق الإنسان وواجبات المواطن، وبالتالي فإن هذه الحقوق والواجبات مؤثرة في التكوين الأخلاقي للمواطن، وذلك من أجل أن يتميز المواطن المعني عن الأجنبي والوافد في الوطن، والمواطن الجيد في المجتمعات المتقدمة يقدر ويقيم وفقاً لقدرته على أداء واجباته ومعرفة حقوقه واحترام القانون الذي يحكم بلده والذي يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والشخصية. وفي ضوء هذه الظروف الحضارية الجديدة، فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة التي تميز المواطنة الحديثة عن صيغتها التقليدية، فالمجتمع المدني يريد أن يكون مستقلاً بذاته عن السلطة والدولة، وبالتالي فإن مؤسسات المجتمع المدني غالباً ما تكون حذرة وفي ريبة من السلطة والدولة، وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تفي بأغلب احتياجات المواطنين، ولذلك فإن هذه الجماعات تؤكد طابع الاستقلال الذاتي لحركتها ووجودها بعيداً عن سلطة الدولة وقوتها، وهذه الفعالية والنزعة نحو الاستقلال والتفرد تتم بوحى من الحياة الديمقراطية.

التحدي الهام أيضاً للمواطنة في ليبيا هو التنبه للمسألة غاية في الأهمية وهي أن مجرد التمسك بالعلاقات المتشعبة بين القوي المختلفة وبين التيارات السياسية المختلفة الليبرالي، إسلامي، يساري " يؤدي لضرب المشترك الوطني وأي علاقة بين قوي اجتماعية أو تيارات سياسية مع أي دولة أجنبية أو إقليمية، قد تؤدي لتفتيت المجتمع الليبي وبالتالي ضرب قيمة المواطنة، لأن لكل دولة تفكير استراتيجي ينطلق من مصالحها، وهذا يحتم علي الليبيين أن لا تتقوي أي قوي اجتماعية أو تيار سياسي علي الأخر بمساعدة أي دولة أجنبية كانت أما إقليمية "العراق أنموذجاً علي ذلك".

2- معوقات الديمقراطية.

كانت نهاية الاستعمار لحظة تاريخية في المنطقة العربية، إلا أن ربيع الاستقلال في ليبيا كان ربيعاً مؤقتاً سرعان ما انتهى بانقلاب سبتمبر 1969 حيث أصبحت ليبيا ما بعد الانقلاب هي الأبعد عن الديمقراطية، في حين أنها كانت بين أوائل ونهاية الخمسينات تمتلك مؤسسات ديمقراطية، لو استمرت لتمكنت من بعث عدوى الديمقراطية إلي أماكن أخرى في المنطقة العربية. (22) ولعل أحد أهم معوقات استقرار النظام الديمقراطي هو أنه يجب أن تصاحبه مقومات ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة، وهو ما يتعلق بضرورة وجود طبقة وسطى عريضة، تتوافر فيها الشروط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كعنصر رئيسي في الفلسفة الديمقراطية. (23)

أن حق الانتخاب في الديمقراطية هو حجر الأساس فيها، لأنه الوسيلة التي تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة لخدمة الشعب، فاستعمال حق التصويت هو ذروة المساهمة الديمقراطية وأكثرها تأثيراً على مستقبل الحكم، المهم أن يتجه إلى صناديق الاقتراع أكبر نسبة من المواطنين لاختيار من يمثلهم لتسيير دفة الحكم، ولكن "كمية" الناس غير كافية للمساهمة الديمقراطية، هناك كذلك نوعية التصويت، بما أنه يمكن أن ينتج عن الانتخابات تغييرات جذرية قد تقدم أو تؤخر البلاد، لذا من الحكمة والواجب الوطني الاطلاع اللازم على البرامج المعروضة للأحزاب ومرشحيهم لاختيار الأفضل عن معرفة.

وإذا كانت عملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية، وفقاً لرؤية هنتنغتون تنقسم لأربعة أنماط هي: التحول والتحول الإحلالي والإحلال والتدخل الأجنبي، فأن ليبيا كانت وفق لهذه الأنماط تقع في نمط الإحلال حيث أدت التعبئة الجماهيرية الواسعة ضد النظام ومن ثم عسكرة الثورة إلى أسقاط النظام التسلطي، ألا ان هذا النوع من التغيير قد لا يؤدي لقيام نظام ديمقراطي ليبرالي مستقر، وعلى العكس، فهناك احتمال لأن ينتكس النظام الجديد ويحل محله شكل جديد من النظم التسلطية.(24)

أذن لا شك أن عملية الإخضاع للاستبداد تستلزم بنى اجتماعية قابلة للخضوع قبل أي شيء آخر، فالديمقراطية لم تعد حكراً على أمة أو ثقافة أو مجتمع بعينه، ولكنها الصيغة الوحيدة المقبولة اليوم والقادرة على أن تضع الإنسان في رتبة المواطن وتحوله إلى إنسان سياسي، أي مواطن حر ومسئول يحمل هوية سياسية تجمعهم مع غيره من المواطنين.(25)

وحيثما فقدت أو غابت الديمقراطية غاب شعور الإنسان بإنسانيته السياسية، ولم يجد أمامه سبيلاً سوى العودة إلى قيم التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العائلي، بحيث تتحول هذه القيم إلى أساس وسبب للنزاع والصراع.(26) وعندما نتحدث هنا عن الديمقراطية فإننا لا نقصد تجربة ديمقراطية بعينها، وإنما نقصد روح الديمقراطية التي يمكن لها أن تتشكل وفق ثقافات الأمم المختلفة واحتياجاتها، وهي ما تعطي لمفهوم الديمقراطية السياسية أبعاداً اجتماعية وأخلاقية وإنسانية، وتعتمد مبدأ الديمقراطية في ممارساتها الخاصة، كما أنها تؤكد على مفهوم المواطنة الحرة وتمنحه فعالية إنسانية وسياسية تتميز بدرجة عالية من الثقة والاهتمام.

وهكذا فالمواطنة الحديثة تتمثل في قدرة الفرد على وعي القيم الديمقراطية والأخلاقية الأساسية، التي تجعله أكثر قدرة على اتخاذ خياراته الديمقراطية، وأكثر قدرة على الفعل في إطار إحساسه بالانتماء إلى كيان اجتماعي منظم ومحدد، وهي تعني المشاركة الفعالة في كل ما يتعلق بالشأن العام. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية في ليبيا الحديثة وهي:

أما التحدي الأول الذي يواجه الديمقراطية هو كيفية إقامة نظام سياسي تنافسي، من شأنه أن يُمكن المواطنين من الحصول على ما يريدون من الحكومة ويسمح لهم بحرية المنافسة بين جميع

فئات الشعب في الدولة، ولتحقيق ذلك لابد من وجود منافسة حقيقية ونزاهة لجميع المناصب في الدولة، وأن تكون هذه المناصب مفتوحة لجميع المواهب الوطنية مهما كانت أصولهم أو مكانتهم الاجتماعية، وأن يكون الهدف النهائي هو إقامة نظام سياسي يسمح بمشاركة الجميع في العملية السياسية ويشجعهم على التنافس من خلال العملية الانتخابية الحرة والمفتوحة.

أما التحدي الثاني الذي يواجه الديمقراطية في ليبيا، هو كيفية بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية قوية ومستقلة، ومن الواضح لكل مراقب سياسي أن ليبيا تفنقر إلى مؤسسات سياسية قوية ومستقلة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية حيث حلل النظام السابق هذه المؤسسة الوحيدة التي يمكن اعتبارها قوية وعصرية والتي أنشئت في ليبيا منذ استقلالها. ولذلك فإنني أعتقد إنه لكي تتحقق الديمقراطية لابد لنا من إنشاء مؤسسات سياسية قوية يمكن عن طريقها بناء الدولة العصرية والمتقدمة، فعن طريق تأسيس هذه المؤسسات يتمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم الدستورية، وعند تحقق ذلك سوف تتحرر النخب ولن تتردد في أن تشارك بصورة بناءة في العملية السياسية.

والحقيقة أن هناك فريق من علماء السياسة وفي مقدمتهم صموئيل هنتغتون، يعتقدون بأن عملية بناء المؤسسات القوية هو أهم عنصر من عناصر التنمية السياسية في أي دولة، ويعرف هنتغتون الطابع المؤسسي على أنه أي عملية بواسطتها تستطيع المنظمات والجراءات اكتساب القيم والمقدرة على التكيف والاستقلال الذاتي والاستقرار". (27) ومن جهة آخر يمكن القول بأن إضفاء الطابع المؤسسي للمجتمع يستلزم وجود التمثيل السياسي، بمعنى أن أي نظام ديمقراطي لا يستطيع أن يبقى و يستمر بدون تمثيل سياسي، والمسألة هنا ليست في وجود أو عدم وجود التمثيل السياسي في دولة ما وإنما في الكيفية التي يتم بها اختيار هؤلاء الممثلين، وكيف يمكن محاسبتهم عن أفعالهم؟ وكل هذا لا يمكن القيام به بدون الحديث عن وجود مؤسسات سياسية قوية وعصرية، ومن ثم فإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع، أمر لازم لترسيخ وتعزيز العملية الديمقراطية.

أما التحدي الثالث الذي يواجه الديمقراطية في ليبيا، هو كيفية حل أزمة القيادة السياسية وإيجاد قيادات بديلة قادرة ومؤهلة، وفي الحقيقة عند الحديث عن العمل الجماعي الناجح، فإن كبار القادة هم الذين غالباً ما يذكرهم تاريخ الأمم، بمعنى أنه تاريخ الرجال الذين استجابوا للتحديات والمطالب التي واجهتهم وهم في مراكز السلطة والحكم. وعليه فإنني لا أبالغ إذا قلت بأن أكبر عائق في طريق عملية الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي في ليبيا، هو في الأساس كيفية إيجاد القيادة السياسية القادرة والفاعلة لتحقيق ذلك، وما أعنيه هنا بالقيادة السياسية هو ضرورة توفر على الأقل ثلاث شروط ضرورية وأساسية في الحاكم لكي يكون قائد، لهذه الشروط هي: الشرعية والمساءلة والمصادقية، بمعنى يجب أن يكون الحاكم قد جاء للسلطة

بطريقة مشروعة وعن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وأن الحاكم يمكن مساءلته على كل ما فعل وما لم يفعل، وأن يخضع للقانون كغيره من المواطنين في الدولة، ولا بد أن يكون هذا الحاكم صادقاً مع شعبه وذو ثقة ومؤيد من أغلبية المواطنين، وباستخدام هذه المعايير يمكن القول بأن هذه الشروط أو حتى البعض منها لا تتوفر في حكام الدول العربية ما قبل انطلاق ربيع الثورات. وعليه فلا بد من إيجاد حل لهذه الازمة من أجل إقامة الديمقراطية وتحقيق العدالة، أن وجود قيادة عادلة وفاعلة، سوف تمكن الدولة في ليبيا من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية وكفاءتها البشرية ومقدراتها الاجتماعية والعسكرية.

أما التحدي الرابع الذي يواجه العملية الديمقراطية، هو محاولة تجريد السياسة من النفوذ العسكري، ولسوء الحظ أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة غير الموجودة، والتي تم حلها فيما بعد انقلاب 1969 والتي أنشئت في ليبيا منذ استقلالها (في الخمسينات من القرن الماضي)، وعليه فيمكن القول بأن أكبر تهديد للعملية الديمقراطية في ليبيا هي الجيش ودوره في السياسة، وفي اعتقادي لكي تتحقق العملية الديمقراطية في ليبيا بنجاح، لا بد من أبعاد العسكر عن السياسة، وأن يكون هناك آليات لتطبيق نظام الحكم في الدولة، وبناء مؤسسات مدنية حديثة وقادرة على إدارة الدولة بدون التدخل العسكري في شؤونها، وهذا يعني أن السيطرة المدنية على الجيش أمر أساسي لإنجاح العملية الديمقراطية، ويجب أن تكون عملية التدخل العسكري المباشر في العملية السياسية، هو الاستثناء وليس القاعدة في الدولة الحديثة، والحقيقة أنه يمكن تجريد السياسة من العسكر عن طريق تبني العديد من الوسائل لعل من أهمها:

(1) الاسلوب الاول في محاولة منع الجيش من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، هو العمل على تعزيز وتقوية دور المؤسسات السياسية والمدنية في المجتمع، فهذه الخطوة سوف تقلل من احتمالات التدخل العسكري في السياسة، فالعسكريون قد يكون مرحب بهم في هذه الحالة، بوصفهم وسيلة مدنية لتخليص الدولة، عند وجود فساد منتشر في مؤسساتها، أو عند عدم مقدرة السياسيين في الدولة على التخلص من ذلك. ولعل أفضل مثال على ذلك اليوم هو دور الجيش التونسي والمصري في حسم الثورتين التونسية والمصرية. وعليه فإن فشل المؤسسات السياسية القائمة في دولة ما، وفشلها في كسب احترام ودعم المواطنين لها، قد يدفع بالقيادة السياسية للاستعانة بالقوات المسلحة للقيام بدور خاص ومحدود وتحت قيادة السلطة المدنية.

(2) أما الاسلوب الثاني في محاولة منع الجيش من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فهو زيادة مشروعية وسيطرة السلطات المدنية على الجيش، والحقيقة أن احتمالية التدخل العسكري في الشؤون السياسية، قد تزداد عندما تتناقص أو تفقد السلطة المدنية شرعيتها السياسية في دولة ما، وهذه الخطوة سوف تقلل في اعتقادي من احتمالية تدخل الجيش، عندما تكون السلطة المدنية ضعيفة، و بالتالي سوف تحرم المتآمرين على السلطة الشرعية من استخدام هذه الذريعة.

(3) أما الاسلوب الثالث في محاولة منع الجيش من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فهو منع الجيش دستورياً من أي تدخل في السياسة الداخلية، والحد من دوره في مجرد حماية الأمن الوطني ضد التهديدات الخارجية.

(4) أما الاسلوب الرابع في محاولة منع الجيش من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فهو ضرورة نقل جميع القواعد والثكنات العسكرية خارج المدن الرئيسية وبالأخص العاصمة، والحقيقة أنه لا توجد أي أسباب عقلانية وإستراتيجية، للسماح بوجود مثل هذه الثكنات العسكرية في داخل المدن الرئيسية، وأن هذه الظاهرة لا توجد اليوم وبشكل ملفت للنظر إلا في دول العالم الثالث.

(5) أما الاسلوب الخامس و الأخير في محاولة منع الجيش من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فهو منع تسييس الجيش، وهذا يعني ببساطة أن السياسة يجب أن تكون خارج المؤسسة العسكرية وقوات الامن في الدولة، بمعنى أن ما يجب التأكيد عليه هنا أن الجنود والضباط لا ينبغي أن يكونوا حزبيين وأن يكونوا دائماً محايدين، وأن تكون مهمتهم الاساسية وهدفهم الرئيسي والوحيد هو حماية الدستور والدفاع على سيادة الوطن من العدو الخارجي.***

أن الديمقراطية لا تصلح بدون شفافية وأن الشفافية لا تصلح بدون ديمقراطية، والقضية الأساسية التي تهمنا هنا هي قيم النزاهة ومحاربة الفساد، سيبدأ الشعب الليبي تعلم الديمقراطية من بداياتها، فالطريق طويل ولكنه يستحق المجازفة لتخطي "ثقافة" الخوف والرضوخ الأعمى للسلطان من كبيرهم إلى صغيرهم، للدخول في عالم أكثر تحراً، في عالم يصبح فيه الشعب مصدر السلطة، هذا التحول سيكون شاقاً وصعباً يحتاج إلى عدة أجيال ليتكيف المواطنون مع الثقافة والسلوك الديمقراطي بعقلية منفتحة ونقدية، فالمسيرة طويلة في درب الديمقراطية، وسوف تحمل غالباً الكثير من النكسات، بسبب المقاومة من العقليات والأجواء الموروثة ذات الجذور الموغلة في القدم، ونكسات أخرى يمكن أن تأتي من التسرع في تطبيق كل أبعاد الديمقراطية بشكل آلي، دون تحضير منهجي وبعيد المدى، وغير مصاحب لمستوى التطور الثقافي والسياسي للمواطنين، تتطلب الديمقراطية أن تكون هناك ثقافة الإنجاز والعمل، وأيضاً تتطلب الديمقراطية وجود معارضة فاعلة وتنمية اقتصادية، فلا ديمقراطية دون صحافة حرة ومستقلة، مكتوبة كانت أو مرئية أو مسموعة. الصحافة الحرة هي مدنية وليست حكومية في تكوينها، تعكس بمختلف اتجاهاتها وجهات نظر الناس وتفكيرهم، وتطرح عليهم آراء للحوار وتوضح وتشرح مشاكل المجتمع، كل هذا يؤدي إلى وعي كبير للمواطنين، كمصدر هام للثقافة السياسية.

أن بعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها، قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات التعددية مخاطر الانقسام والنزاعات الأهلية، وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية العائلية والعشائرية والدينية، أي الانتماءات الأدنى من الانتماء للدولة.

ولا شك أن شيوع هذه الانتماءات يقلص احتمالات التطور الديمقراطي، لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية، تقوم على التعصب وليس على التسامح، والانغلاق لا الانفتاح، والجمود بدلاً من المرونة وهكذا. (28)

أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة، وبالتالي فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، وهذا يعني أن مقارنة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على المظاهر الخارجية للمؤسسات السياسية، بل يجب الغوص داخل البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفية للتعرف عما إذا كانت قد تمثل قيم الديمقراطية أم لا. فالديمقراطية نهج وأسلوب يُتبع سواء داخل مؤسسات الدولة، لتوسيع رقعة الحريات السياسية وتعزيز المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، أو داخل المنظمات غير الحكومية وفي الحياة العامة، وفق ضوابط محددة. الديمقراطية هي الطريق الوحيد للدخول في الحداثة ولنصبح دولة حديثة و متحضرة، ولشعبنا الحق في تحديد شرعية الحكم وتقرير مصيرها.

الخاتمة:

هل يمكننا القول أن ما نعيشه اليوم يمثل إرهاصات ولادة المواطنة والديمقراطية، في مجتمع عاني من الاستبداد بمختلف أشكاله ما يقرب من نصف قرن من الزمن؟ أننا في ليبيا اليوم أمام دولة ومجتمع يعيدان إنتاج أنفسهم، بما يتواءم ومعطيات العصر. لكي تتجاوز البلد محتنتها وأزماتها السياسية والاجتماعية والثقافية الحالية، والتي تتحمل مسؤوليتها الايديولوجية الشمولية التي كانت قائمة. أعتقد أن في ليبيا الجديدة، ثمة فرصة كبيرة لبناء دولة مدنية حديثة، تضم جميع شرائح المجتمع الليبي، حيث أن الديمقراطية أصبحت ضرورة لا غنى عنها، فهي أفضل معيار سياسي للحكم، ولا يمكن تطبيق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدقة، إلا في إطار الدولة الحديثة القائمة على ثلاثة أسس: فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ورقابة المجتمع على سلطة الدولة، وخضوع الدولة نفسها للقوانين ومراقبة القوى السياسية فيها.

أن الديمقراطية هي وعي وثقافة وفعل وسلوك حضاري تراكمي ذاتي وموضوعي، والمواطنة هي هوية وحق وواجب وحضور وشراكة في صناعة حاضر ومستقبل الوطن، تحت سيادة القانون. أما في دولة حديثة كليبيا فبناء المواطنة والديمقراطية صعب وليس مستحيل، وذلك لضعف الثقافة الديمقراطية، فتبديل أو تطوير الفكر والسلوك عملية شاقة وطويلة تحتاج إلى وعي ونضج للمواطن. أن العيش في نظام دولة حديثة العهد كليبيا، لا يعني بأن مشاكل البلد سوف تحل تلقائياً وبشكل سحري، بل قد تتحول الامور، غالباً في بداياتها، إلى صراعات طبقية أو قبلية تبعاً لمصالح أصحابها. ومن المحتمل أيضاً، أن تؤدي بسبب سوء الإدارة السياسية

والاقتصادية، إلى إحباط الناس من الديمقراطية التي لم تجلب معها تغييراً جذرياً. فثمار الديمقراطية لا تجنى على المدى القريب، فهي ثقافة تهذب الفكر والسلوك للعيش مع الآخرين واحترامهم، وتقبل بمبادئ تحول السلطة من فريق إلى آخر بشكل سلمي. وتحرر العقول من الخوف الذي يقاوم إعادة الاستبداد، والعمل لإصلاح الامور في الدولة الديمقراطية الفتية. وإذا كان ذلك كذلك، فمن حق المطالبين والساعين إلى دولة مدنية حديثة في ليبيا قوامها الديمقراطية، والتعددية، والحريات، والمهنية، بمعزل عن منطق القبيلة، والجهوية، والايولوجية، أن يخافوا على ضياع ثورة الحرية وسرقة مكتسباتها، والانزلاق في نفق العراق أو الصومال. ولكن على الرغم من هذا التخوف المشروع عليهم، أن يتجاوزوا حاجز الخوف بتقديم الافكار التنويرية، والمعرفية عبر الوسائل المتاحة من خلال الدراسات المعمقة، والمقالات الهادفة، والمنتديات الواعية، التي تهدف إلى رفع مستوى التفكير، والوعي السياسي، والرقي في الممارسة، وتقديم مصلحة الوطن والمواطن على المصالح الحزبية والقبلية والجهوية. وبذلك وحده نتمكن من تبديد غيوم البلقنة والصوملة على البلاد، والانفلات من مطبات منطق دولة القبيلة، وينعم الوطن رغم تنوعه الثقافي، بالأمن والاستقرار والازدهار، من خلال تكوين دولته المدنية القوية القادرة التي تسع وتحمي الجميع.

وأخير وليس آخر لكي تتحقق المواطنة والديمقراطية الفاعلة، لأبد من التراكم المعرفي حول متطلبات المواطنة والديمقراطية، من مشاركة سياسية وحرية الرأي والأعلام والصحافة وحقوق الإنسان. وهكذا فالديمقراطية فكر وسلوك، ثقافة وتنظيم سياسي واجتماعي، تتطور تبعاً لمفهوم الناس عنها، وتبعاً لسلوكهم الجماعي مع بعضهم البعض، فالديمقراطية عملية متواصلة تحتاج إلى وعي من المواطنين للحفاظ والدفاع عنها وتطويرها، وأول الطريق هو في تربية الأجيال الناشئة على القيم الديمقراطية والسلوك الديمقراطي، فلا ضمانة تلقائية لبقاء الديمقراطية، فالتاريخ يظهر أنها يمكن أن تصعد وتهبط وتضمحل كأى قيمة إنسانية، والديمقراطية هي أفضل صيغة للحكم، لأنه نظام لشعب راشد أو لشعب يبغي الرشد والنضج، ويتحرك ضد انهياره الأخلاقي في السياسة وضد حكم الوصاية عليه.

الهوامش:

- (1) إمام عبد الفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية. رؤية فلسفية، مجلة عالم الفكر، العدد 2 م 22، الكويت: وزارة الإعلام، 1993، ص 1.
 - (2) عصام نعمان، أية ديمقراطية. أية وحدة، بيروت: دار الطليعة، 1981، صص 18-19.
 - (3) ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، بلا: بلا، بلا، ص 5.
 - (4) علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، من: سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية (في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر 1984، ص 38
 - (5) إبراهيم حداد، الديمقراطية عند العرب، دار الثقافة، بيروت، صص 40-41.
 - (6) حسن الترابي، الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم، من: حسن الترابي وآخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني / نوفمبر 2003، ص 12.
 - (7) أنتوني جيدنز، عالم منفلت، ترجمة محمد محيي الدين، ميريت للنشر والمعلومات: القاهرة، 2000، ص 80.
 - (8) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، بلا: بلا، بلا، ص 187.
 - (9) المرجع السابق، ص 222.
 - (10) محمد الدجاني، منذر الدجاني، المدخل الى النظام السياسي، بلا: بلا، بلا، ص 266.
 - (11) كمال المنوفي، يوسف الصواني، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (تحرير)، دار الكتب الوطنية: بنغازي، 2007، ص 305.
 - * في دول العالم المتخلف نجد صيغ متعددة من الانتماءات ثقافية، عرقية، أثنية، فالهوية جانب أساسي في التفكير السياسي لأن الأنسان في العالم المتخلف يفكر على مستوى الهوية، في حين لا نجد ذلك في دول العالم المتقدم، لأن الأنسان يفكر على مستوى الكون.
 - (12) الهادي بوحمره، أولوية فهم التغيير وضبط إطاره، 2011/9/2، www.libya-alyoum.com
 - (13) محمد الدجاني، منذر الدجاني، السياسة نظريات ومفاهيم، بلا: بلا، بلا، ص 195.
 - (14) سعيد زيداني، المواطنة الديمقراطية والعرب في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص 46.
 - (15) كمال المنوفي، يوسف الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 302.
 - (16) أنتوني جيدنز، عالم منفلت، مرجع سبق ذكره، صص 89-90.
 - (17) العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شيا، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2010، ص 192.
 - (18) نويل مبيض، أسس وركائز تطبيق الديمقراطية، بلا: بلا، بلا، ص 2.
- ** ولهذا فالشعوب ذات النظم الاستبدادية، لا تشارك في صنع القرارات أو القوانين وليس لها أن تخضعها للمراقبة، لأن الحكومات هي المعنية وحدها ببناء القوانين وإصدار التشريعات، والشعوب معنية إلى حد كبير باحترامها وتنفيذها، والمواطنون مطالبون باحترام هذه القوانين طوعاً أو كرهاً، وعندما يخرجون عن هذا التصور فإنهم يعاملون بوصفهم عملاء للخارج وأعداء للأمة والوطن، وفي هذا الجو المفعم بالخطر وغياب الأمن والشرعية. فإن المواطن لا يجد أمامه خياراً آخر سوى التخلي عن حريته والتنازل عن كرامته من أجل أمنه

الشخصي. فالنظام السياسي القائم، لا يحافظ على وجوده من خلال الاقتراع الحر، بل يعتمد مبدأ القوة العسكرية أو الأمنية(الدولة الأمنية)، ومن هذا المنطلق فإنه يجب علينا أن نفهم لماذا تلجأ الحكومات إلى اغتصاب حقوق الإنسان وانتهاكها؟ ولماذا أصبح انتهاك هذه الحقوق قاعدة في السلوك السياسي في أغلب النظم السياسية للدول العربية فيما قبل ربيع الثورات العربية؟

*** من الملاحظ أن الشعب يزداد تأثيراً على الحكام، كلما ازداد ثقافة سياسية ووعياً بمصالحه، هذه الأصول الديمقراطية لمراقبة الحاكم موجودة في كل الديمقراطيات العريقة، لأنه من المعروف أن السلطة قد تفسد صغار النفوس، لذا يجب إيجاد آليات فعالة وقانونية لإيقاف واقتلاع الفساد المحتمل في حال وجوده.

(19) غليرمو أودونيل، نقلاً عن: العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(20) صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود، دار الساقي: بيروت، بلا، ص 18.

(21) المرجع السابق، ص 41.

(22) العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية" انتخابات بدون ديمقراطية"، مرجع سبق ذكره، صص 226-227.

(23) كمال المنوفي، يوسف الصواني، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، صص 54-55.

(24) المرجع السابق، صص 88-89.

(25) برهان غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0B5C8CF-8592-4EF0-BC85-B6EFD128AA6C.htm>

(26) المرجع السابق.

(27) صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 394.

**** للمزيد حول تحديات ترسيخ الديمقراطية أنظر، كمال المنوفي، يوسف الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 92 وما بعده.

(28) ياسر خالد الوائلي، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية، May 25, 2005

(www.mcsr.net)